وزيرة البيئة نرمين عثمان لـ (المدى)

ارتفاع معدلات الامية بين النساء تحول دون استقلالية خيارها الانتخابي

◆ كثير من النساء أدّين دوراً فاعلاً برغم التغييب الاعلامي

◆ دور منظمات المجتمع المدني رقابي ومكمل لدور الحكومة

الناصرية / حسين العامل

حذرت رئيسة حركة بلد السلام وزيرة البيئة نرمين عثمان من تفشي ظاهرة الأمية بين النساء وعبرت عن خشيتها من انعكاس هذه الظاهرة على خيار المرأة الانتخابي وقرارها في اختيار المرشحين لانتخابات مجالس المحافظات القادمة .

وأوضحت عثمان في لقاء موسع مع (المدى) بخصوص شؤون المرأة العراقية وتطلعاتها المستقبلية .

مازالت الأمية تشكل ٢٧٪ من أفراد المجتمع العراقي وبطبيعة الحال فان الأكثرية من هذه النسبة المرتفعة هي من نصيب النساء وهذا ما سينعكس سلبا على صوت المرأة في الانتخابات القادمة ويؤثر على خيارها الانتخابي وذلك لتبعية الكثير من النسوة للرجل بفعل تأثير العلاقات العائلية والاجتماعية وعدم قدرة المرأة على الخروج عن النطاق العائلي ما يجعل ذلك المرأة الأمية بشكل خاص تحت تأثير السلطة الأبوية التي مازالت تهيمن على معظم مفاصل المجتمع العراقي.

وتابعت عثمان التي شغلت منصب وزيرة الدولة لشؤون المرأة في الوزارة السابقة . نعم أن ظاهرتي تبعية المرأة للرجل وتفشي الأمية ظاهرتان تثيران المخاوف في المرحلة الراهنة لكنها ستتغير في المستقبل، فتبعا للتجربة الكردستانية نرى المرأة في الإقليم قد أخذت موقعها المؤثر اجتماعيا وسياسيا وأصبح لها صوتها الخاص في المجالات الحياتية كافة بفعل دورها المتميز وسعيها المتواصل لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة .

وعن تقييمها لدور المرأة في البرلمان العراقي ومجالس المحافظات قالت عثمان:

إن لحداثة التجربة البرلمانية دوراً مهماً في ضعف الأداء بشكل عام فوجود توجهات متنوعة وإمكانات مختلفة بين النساء في البرلمان ومجالس المحافظات أدى إلى انجازات مختلفة . وبكل تأكيد أن هناك خللاً في عملية الترشيح كون المرأة بحد ذاتها لم تكن منظمة إلى الأحزاب السياسية بشكل واسع وقليل منهن عملن في أحزاب عريقة وبعضهن عملن في نشاطات مهنية محدودة وهذا بطبيعة الحال انعكس تبعا لاختلاف التجربة والأداء على دور المرأة في المؤسسات التشريعية. وأضافت عثمان وما نلاحظه في المرحلة ألراهنه هو غياب الدور الفاعل للمرأة في عمليتي التغير والبناء السياسي الإستراتيجي للحكومة فنلاحظ غياب دور المرأة في المفاوضات بشأن الاتفاقية العراقية الأمريكية وما يجري من تغيرات في الواقع الأمني فهناك قراءة واحدة في وجود النزاع وسبل وآفاق حله ، والمرأة هنا مستبعدة ، وهذا الغياب والتغيب لا يمكن أن تتحمل المرأة فيه المسؤولية لوحدها فهناك عدة عوامل أثرت وتؤثر في هذا المجال منها الذاتي والموضوعي وهذا يتمثل في نهج التغيب المتعمد لدور المرأة بفعل هيمنة العادات والتقاليد المتخلفة وسطوة السلطة الأبوية على العلاقات الاجتماعية.

واستدركت رئيسة حركة بلد السلام قائلة لكن مع كل هذا برزت انجازات كبيرة للنساء فهناك نساء أدين دوراً فاعلاً في اللجان التي عملن فيها برغم التغيب الإعلامي. وأضافت ومن خلال قراءة التجربة الحالية نجد أن هناك رجالاً أيضا هم كديكور وليس المرأة وحدها لكن مع هذا يمكن القول أن الانتخابات القادمة ستكون تجربة غنية. وعن تقييمها لأداء منظمات المجتمع المدني النسوية ودورها في الدفاع عن حقوق المرأة والمحافظة على مكتسباتها قالت نرمين عثمان:

دور منظمات المجتمع المدني دور جبار وخصوصا المنظمات التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ولهذه المنظمات مجالات كبيرة وواسعة للعمل تتمثل بالتغيرات الدستورية وقانون الأحوال الشخصية وبرامج محو الأمية ونشاطات رفع الوعي القانوني كما أن هناك منظمات تعمل حاليا على معالجة المشاكل الإنسانية التي تواجه المرأة وعموما هناك منظمات فعالة في مجال عملها ولها ادوار كبيرة في الحياة السياسية والاجتماعية وأخرى غير فاعلة. وبصورة عامة فقد تم تسجيل أكثر من ٣٠٠ منظمة مجتمع مدني فعالة في وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني ووزارة المرأة ولهذه المنظمات القدرة على الدفاع عن حقوق ومكتسبات المرأة لكن ضعف الدعم للمنظمات وقلة تدفق الأموال عليها في الفترة الأخيرة اثر على نشاطاتها وحركتها الميدانية فحين كان الدعم كبيراً في السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ كانت هناك حركة نسويه فاعلة في مجالات عديدة لكن مع تدني الدعم لاحظنا تراجعا ملحوظا في نشاط بعض المنظمات برغم وجود الكثير من المنظمات النسوية التي تعمل من دون مقابل.

وتابعت رئيسة حركة بلد السلام قائلة: دور منظمات المجتمع المدني دور رقابي وهو مكمل لدور الحكومة حيث يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تصل إلى ابعد رقعة جغرافية وأمامها مسؤوليات كبيرة في مجال التغيرات الدستورية والقانونية ولا سيما قانون ٤١ الذي تختلف حوله الآراء ويعد واحداً من القوانين المجحفة بحق المرأة لما يتضمنه من مخالفة صريحة لبنود الدستور التي تنص على أن المواطنين متساوون أمام القانون وهذا القانون سيتسبب بوجود محاكم خاصة ما ينعكس ذلك سلبا على مساواة المرأة. وفي ختام حديثها الذي تواصل لأكثر من ساعة دعت عثمان إلى سن قانون مشترك لكل العراقيين بدون استثناء على أن يكون منصفا للمرأة ويراعي القوانين والمعاهدات الدولية كافة الخاصة بالمرأة .

من الداخل

وفق العقيدة اللادنية

هادي جلو مرعي

ليس في العراق فقط. في بلدان عدة اسلامية، وغير اسلامية يتنازع المسلمون بينهم، ومع اطياف دينية اخرى.

ووفق العقيدة اللادنية التي ظهرت في افغانستان، واعتماداً على الجذور التكفيرية التي نشأت قبل عقود من ذلك في مصر، فان المسلمين تحولوا رويداً الى فريقين يتنازعان الاشارة الى الاسلام بصفة احدهما انها الممثل الشرعي والوحيد "لامة محمد" وانها الفرقة الناجية، وكرست بعض الاحاديث الشريفة والايات القرآنية لدعم توجهاتها وفتاواها بتكفير الاخر، ورفضه، واعتباره خارجاً عن الملة ومصاحباً للمشركين والكفار والفاسقين وساء اولئك رفيقاً..

ولم تكن عمليات ذبح المسلمين حكراً على (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) انما تمتد جذورها بعيداً في عمق التاريخ الاسلامي، وحتى خمسينيات القرن الماضي عندما كانت صور الاطفال والشيوخ مذبوحين تصل الى اذهاننا، فتقشعر اجسادنا فزعاً مما يخبؤه القدر.

ولم نكن نتخيل صورة الرجال الملثمين يحملون السكاكين الباشطة والقامات القاشطة، يمدون شباناً وشيوخاً على الارض ويذبحونهم ذبح النعاج، وعجبي من عقولنا وافهامنا وكأن عاشوراء لم تجدد كل يوم تستهدف كل المسلمين بمختلف انتماءاتهم المذهبية، وحتى بعيداً عن الدين، ولمجرد السيطرة وارهاب الاخر، وتخويفه ليستسلم وينقاد، ويسير على طريق حددت مساراتها بخطوط حمر.

الذي يريده هؤلاء أنهم استباحوا الجزائر لاكثر من عقد ونصف، جعلوا من مصر ساحة لقتل المثقفين والفنانين، والكتاب، فجروا المعابد والمساجد في تونس والعراق، عطلوا السياحة في تلك البلدان،

الذي يريده هؤلاء أنهم استباحوا الجزائر لاكثر من عقد ونصف، جعلوا من مصر ساحة لقتل المثقفين والفنانين، والكتاب، فجروا المعابد والمساجد في تونس والعراق، عطلوا السياحة في تلك البلدان، نقلوا شرورهم الى الجزر الاندونيسية، حولوا باكستان الى مسلخ للجثث المتهالكة وتركوها في العراء، جندوا الاطفال والنساء لتحقيق مآرب يأنف من السعي وراءها حتى الشيطان الرجيم، وكانت جبال افغانستان وكهوفها مكاناً آمناً لاخفاء نوايا الشر، النازحة باتجاه السهول البعيدة، ومتجاوزة الحدود، لتقتل وتهجر وتبتز وترعب، وتنشر الدمار، باسم الدين، وبهتافات تصم الاسماع، وتشيع ثقافة العنف والتخريب، واعدام الحياة، وعزل الانسان عن ذاته وعن الاخر، ووقف مسيرة الحياة والبناء.

انها عقيدة لا دين لها ولا لمروجيها، ولا للقتلة الذين صادروا الحرية وكبلوها ومنعوا الناس ان ينعموا بها، وهم لا محالة زائلون. وراحلون الى الجحيم.

قال انقطاع الكهرباء نتيجة وجود خلل في محطة بيجي

قائممقام الموصل: عدم تسلم المشاريع من المقاولين الذين يرمون الانقاض في الاحياء

الموصل/ نوزاد شاكر

حذر زهير محسن الاعرجي قائممقام الموصل، المقاولين الذين ينفذون مشاريعاً في مدينة الموصل، من رمي الانقاض والنفايات في الاحياء السكنية والمناطق العامة، وأكد الاعرجي بان لجاناً خاصة ستقوم بمتابعة الامر، وستفرض عقوبات على المخالفين تتراوح بين الغرامة المالية التي تغطي نفقات رفع الانقاض، او عدم تسلم المشروع من المقاول الذي يقوم بمثل هذه الاعمال التي تشوه منظر المدينة وترهق كاهل دائرة البلدية، وعن أزمة الكهرباء الاخيرة في مدينة الموصل، وتوقف اصحاب المولدات الاهلية عن مد الاهالي بالكهرباء في معظم مناطق المدينة، قال الاعرجي: لـ (المدى) ساعات الانقطاع الكثيرة في التيار الكهربائي الوطني، جاءت نتيجة وجود خلل في محطة بيجي، ووجود اعمال صيانة في المحطة الغازية في مدينة الموصل، وهو الامر الذي انعكس وبشكل مباشر على عمل اصحاب المولدات، حيث ان الكثير منهم وصف القيام بالتشغيل لفترة طويلة، وارتفاع سعر الكازوايل المسلم اليهم بموجب الحصص الشهرية والذي بلغ(٤٠٠)دينار، بغير المجدي من الناحية الاقتصادية، ووعد الاعرجي بمفاتحة الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية، من أجل خفض سعر الوقود، وأن دراسة ستوضع قريبا لحل هذه المشكلة.

أوسع تقرير للتنمية البشرية في العراق يطلق أواخر العام الحالي

بغداد / المدى

ذكرت رئيسة قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ببغداد، امس الاول، انه سيتم أواخر العام الحالي إطلاق أوسع تقرير للتنمية البشرية يغطي مؤشرات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية في العراق خلال الثلاثين عاما الماضية.

وأوضحت الدكتورة آمال شلاش التي تترأس الفريق الخاص بتحرير التقرير، في تصريح صحفي أن "التقرير شارك في انجازه وتمويله كل من البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبيت الحكمة، سيكون أوسع مرجع يغطي مؤشرات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية»وكل ما يصب في تحقيق التنمية البشرية، خلال ثلاثين عاما مضت وحتى الآن."

وأشارت شلاش إلى فريق العمل الذي ترأسته وأنجز العمل خلال السنتين المنصرمتين بقولها "إنهم حشد من المتخصصين والأكاديميين الاقتصاديين والمعنيين بتوجهات التنمية بحلقاتها المختلفة والعاملين في مؤسسات حكومية شتى تعنى بالجهد التنموي."

بعد استكمال تحديد المساحات الارضية

استعدادات لتنفيذ (٣٨) مشروعاً في مدينتي الصدر والشعلة

بغداد / المدى

أكد الناطق المدني باسم خطة فرض القانون تحسين الشيخلي أن الاسابيع القليلة القادمة ستشهد الشروع بتنفيذ ٣٨ مشروعا في مدينتي الصدر والشعلة بعد إحالتها الى المقاولين من قبل لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة.

وعن أهم المشاريع التي سيتم الشروع بتنفيذها قال الشيخلي في تصريح صحفي "منها تجهيز حاسبات وأثاث مدرسي ومولدات كهربائية عدد ٢٠٠ مولدة، واعمدة إنارة فضلاً عن حقائب مدرسية للاطفال واجهزة استنساخ، كما تضم المشاريع بناء مستوصف للأسنان وآخر لأمراض الحساسية ومصرف للدم واستيراد اجهزة طبية لمستشفيي الامام علي والصدر العام، وهنالك سبعة مشاريع تتعلق بالجانب الرياضي، حيث تم تخصيص مليار دينار سلمت لوزارة الشباب لدعم الاندية الرياضية السبعة الموجودة في مدينتي الصدر والشعلة كل هذه المشاريع أحيلت الى المقاولين ونحن الآن في فترة التجهيز".

وكشف الشيخلي عن استكمال تحديد المساحة الأرضية لمشروع بناء مجمع سكني في مدينة الصدر يضم ألف شقة سكنية ضمن المشاريع التي أقرتها لجنة إعمار مدينتي الصدر والشعلة، مشيرا الى أن كلفة هذا المشروع سيتم صرفها من قبل الحكومة وخارج ميزانية لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة. من جانبه قال رئيس المجلس المحلي لمدينة الصدر حسن شمة إن مشاريع إعمار مدينة الصدر وقيمة المنحة المخصصة لها لا تتناسب مع حجم المدينة وعدد سكانها، موضحا بقوله:

"الاعمار في مدينة الصدر لا يتناسب مع حجم سكان المدينة وحجم تردي البنى التحتية فيها، وذلك يعود الى عدة اسباب منها حجم المدينة الكبير وتأريخها وتوالي الحكومات السابقة، أدى إلى عدم خلق التوازن مع مناطق بغداد، وإلى وجود مناطق فقيرة أو دون حد الفقر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية. أما بصدد لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة فإن المبالغ المخصصة هي ليست للاعمار لأن كل المبلغ المخصص والذي قيمته ١٠٠ مليون دولار لا يمكن له أن يؤهل مشروعاً واحداً من مشاريع البنى التحتية في مدينة الصدر، خط مجاري يسمى بخط مجاري زبلن كلفته اكثر من ١٠٠ مليون دولار".

أما قائممقام مدينة الصدر حسن كريم فقد أكد أن عددا من هذه المشاريع لا تنفذ على أرض الواقع، موضحا بقوله:

"هنالك بعض المشاريع التي يتم تنفيذها على ارض الواقع ومن الممكن ملاحظتها كترميم المدارس وحملات التنظيف وانشاء المتنزهات والساحات والملاعب الرياضية، لكن المعاناة التي نعانيها كحكومة محلية وكمجلس بلدي وقائممقامية في المدينة هو التخبط في هذه المشاريع، وهناك لجنة اعمار مدينة الصدر وهناك ١٠٠ مليون دولار المخصصة للكثير من المشاريع، ولكنها على ارض الواقع لا توجد لها صحة بعض هذه المشاريع تنفذ بدون علم المجلس البلدي على سبيل المولدات الكهربائية فهي حبر على ورق".

أكدوا ضرورة منح القطاع الخاص دوراً أكبر للنهوض بالواقع المتردي

متخصصون يدعون الحكومة إلى دعم الفلاحين وتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة

بغداد/ المدى

دعا عدد من الباحثين والمتخصصين في مجال الزراعة، الحكومة إلى تشجيع الزراعة والمزارعين من خلال منحهم المزيد من التسهيلات المالية وتوسيع الاستثمار في قطاع الزراعة والصناعات المرتبطة به.

فقد شددت مديرة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد منى تركي الموسوي على ضرورة منح القطاع الخاص دورا اكبر للنهوض بالواقع المتردي للزراعة في العراق وقالت في تصريح صحفي

"يجب دعم القطاع الخاص ليأخذ دوره في هذا المجال، ليس فقط اعطاء قروض للمنتجين والمزارعين لفترة محددة، بل منح قروض لفترات طويلة ليتمكن من الانتاج والوصول الى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الامن الغذائي، ومن ثم اتباع سياسات زراعية بتقنيات حديثة كالري بالتنقيط واستخدام بذور تعطي انتاجية عالية".

من جانبه، لفت نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال باسم جميل انطون الى ضرورة اتخاذ جملة من الاجراءات لتحسين واقع الزراعة في البلد، موضحا بقوله:

"تغيير أنظمة الري، استصلاح الاراضي، اكمال البنى التحتية للمناطق الزراعية، تدريب العاملين والفلاحين على اسلوب الزراعة الحديثة، توفير البذور المحسنة ذات الانتاجية العالية، الانفتاح على العالم، مكننة الزراعة وتوسيع المساحات المزروعة، تأسيس شركات زراعية كبيرة وتشجيع الاستثمار الزراعي بالاستفادة من قانون الاستثمار".

إلى ذلك ألقى الخبير الاقتصادي عبد الحسين العنبكي في تصريح صحفي بالائمة على اعتماد نظام البطاقة التموينية في اخفاق القطاعين الصناعي والزراعي موضحا ذلك بالقول:

"عندما يتم توجيه الايرادات النفطية الى الاستهلاك واستيراد الغذاء فقط سوف يؤدي ذلك الى تأخر عملية التنمية، فالمشكلة التي تواجهنا ليست مشكلة تنمية اقتصادية بالأساس، إضافة الى اننا ورثنا برنامج النفط مقابل الغذاء، وهو اسوأ موروث ما يسمى بنظام البطاقة التموينية، فعلى الرغم من أنه يوفر الحد الادنى من الامن الغذائي للمواطن إلا أنه أسهم في تأخر تطور القطاع الزراعي والصناعي في العراق لأن زيادة الانفاق على المواد الغذائية سوف يؤدي الى تعزيز ظاهرة الاقتصاد الريعي".

ويرى العنبكي أن في فتح باب الاستثمار الحكومي، والقطاع الخاص حلا للمشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي في البلاد والصناعات المرتبطة به:

"الحل الأساسي يكمن في الاستثمارات الواسعة والكبيرة من قبل القطاع الحكومي في مجال البنى التحتية ومن قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الانتاج النهائي وبخاصة في الصناعات الغذائية".

المركزي للاحصاء: وضع الترتيبات النهائية لتنفيذ المسح البيئي لنشاط الخدمات الطبية في العراق

بغداد / المدى

انتهى الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات من وضع الترتيبات النهائية للبدء بتنفيذ المسح البيئي لنشاط الخدمات الطبية في العراق لسنة ٢٠٠٨ بالتعاون مع وزارة الصحة، جاء ذلك في بيان تلقت (المدى) نسخة منه امس موضحاً انه تمت صياغة خطة أولية عن الأهداف التفصيلية تشمل التوقيتات الزمنية وآلية العمل وتدريب الملاكات وتهيئة المستلزمات والتنفيذ الميداني وأخيرا إعداد التقارير وإطلاق النتائج.

وأفاد مصدر مسؤول في الجهاز المركزي للإحصاء، بحسب البيان ان تنفيذ المسح الذي يستمر لمدة ستة أشهر ويشمل محافظات العراق كافة وإقليم كردستان، يأتي بهدف تقييم واقع حال إدارة النفايات الطبية في المؤسسات الصحية للاستفادة منها في وضع الخطط واستراتيجيات النهوض بالواقع البيئي والوصول إلى هدف حماية البيئة والمجتمع من مخاطرها.

وأشار المصدر إلى ان توفير مثل هذه المؤشرات الإحصائية عن واقع البيئة الصحية في العراق يأتي من خلال معرفة أعداد المرضى الراقدين والمراجعين للمؤسسات الصحية، ومعرفة أعداد وكميات وأصناف المستلزمات السلعية الداخلة لتلك المؤسسات، ومعرفة أصناف النفايات وحسب التصنيف الدولي المقر من قبل منظمة الصحة العالمية وحساب كميات وأعداد النفايات، موضحا ان من شأن هذا المسح مساعدة الجهات المستفيدة وهي وزارتا الصحة والبيئة في الاطلاع على الأسلوب الحالي المتبع في إدارة ومعالجة التخلص من النفايات الطبية ومدى مطابقة هذا الأسلوب للتشريعات البيئية المعمول بها، ومعرفة كمية المياه المستهلكة داخل المؤسسة والفائضة وأسلوب التخلص منها، فضلا عن معرفة النظام الإداري المناسب المسؤول عن إدارة النفايات ومستويات الثقافة البيئية .

وأضاف المصدر إن مشروع المسح البيئي سيوفر الكثير من المعطيات الإحصائية حول واقع إدارة النفايات الطبية داخل المؤسسات الطبية وبالتالي مساعدة الجهات المعنية وصناع القرار على تطوير نظام إدارة النفايات، إضافة إلى توفير معلومات كافية عن نقاط الخلل والضعف في التشريعات والتعليمات البيئية المطلوبة لحماية بيئة المستشفيات وحماية المرضى والعاملين من مخاطر التعامل مع النفايات، وقبل هذا كله حماية البيئة الخارجية.